واقع البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية..
المعوقات ومتطلبات النهوض

د. وسن محسن حسن
جامعة بغداد / كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

الخلاصة:

يستعرض البحث الحالي واقع البحث العلمي في مجال الخدمة الاجتماعية في العراق، وأهم المعوقات التي يعاني منها لاسيما في الجامعات والمؤسسات الاكاديمية، لاسيما أن الجامعة تعد من المؤسسات الحيوية والمهمة على الصعيد الاجتماعي، ومن خلال المنهجية التي اتبعتها الباحثة خلال مجريات الدراسة عبر المقابلات الكيفية التي اجرتها مع عدد من الخبراء والمتخصصين بالشأن العلمي فقد سعت الى تشخيص ذلك الواقع، ووضع اليد على مكامن الخلل الذي تمثل في اعاقة التخصيصات المالية دون اسهام البحث العلمي في حقل الخدمة الاجتماعية ببرامج التنمية العامة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، معوقات البحث العلمي، الخدمة الاجتماعية، الجامعات، التعليم

ABSTRACT:

The current research addresses the reality of scientific research in the field of social service in Iraq, and the most important obstacles that it suffers, especially in universities and academic institutions, especially that the university is one of the vital and important institutions at the social level, and through the methodology that the researcher followed during the course of the study through the qualitative interviews conducted by With a number of experts and specialists in scientific affairs, I have endeavored to diagnose this reality and put a hand on the deficiencies that are represented first in hampering financial allocations and the most prominent problems and challenges that prevent scientific research from contributing in the field of social service to public development programs.

Keywords: Scientific Research, Obstacles to Scientific Research, Social Work, Universities, Education

التمهيد:

ان واقع البحث العلمي في مجال الخدمة الاجتماعية في العراق ما زال دون المستوى المطلوب، ولعل مجموعة من العوامل الموضوعية تؤدي دوراً في تراجعه وتدنيه قياساً الى ما يمتلكه العراق من خبرات وامكانيات علمية ومادية، ولعل مشكلة الموارد والتخصيصات المالية تأتي في مقدمة تلك العوامل، الى جانب الافتقار الى المكتبات التي تتوافر على كميات كبيرة من المصادر العلمية الرصينة والحديثة، وقلة التواصل مع المؤسسات الجامعية في الخارج، كل ذلك يسهم في تقوقع البحث العلمي العراقي في

مجال الخدمة الاجتماعية، ومن ثم قلة اسهامه في عملية التنمية الاجتماعية. ويمكن القول أن الواقع الامني المرتبك والمتوتر الذي طبع مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، وعدم الاستقرار السياسي، وتخبط الرؤية المسؤولة عن ترميم الواقع العراقي بعد انهيار مرحلة الدكتاتورية، قد أسهمت بالفعل في تراجع دور المؤسسة الاكاديمية الرسمية (الجامعة).

أن المؤسسة الجامعية جزء من نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي متكامل، وإن الايمان بالمهمة الريادية لمؤسسات التعليم العالي وبأنها أداة التغيير الرئيسة، أو يجب أن تكون كذلك، ولكنها في كل الأحوال تتبادل التأثر والتأثير بمكونات المجتمع جميعها، ومن هنا تغدو مهمة النهوض الشامل والمتكامل بجميع بنى التطور وعلى رأسها البحث العلمي، مهمة جماعية وتكاملية تقع على عاتق جميع فعاليات المجتمع ومؤسساته بتوافر مستلزماته واستحقاقاته والمناخ المواتي لتطوره ونهوضه، لاسيما أن البحث العلمي لم يعد وقفاً على الباحثين والعلماء وعلى طلاب الدراسات العليا؛ بل أصبح ضرورة لكل إنسان مهما كان عمله أو مركزه، فمشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيراً علمياً منهجياً لحلها، ولم يعد مناسباً استعمال الطرائق غير العلمية واللجوء إلى المحاولة والخطأ في مواجهة هذه المشكلات.

وفي مجال البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية، فإن هذا الحقل ما زال يعاني من مشكلات وصعوبات جمة على الصعيدين النظري والميداني، سواء ارتبطت تلك الصعوبات بطبيعة مهنة الخدمة الاجتماعية، أو بالظروف الموضوعية والذاتية للعاملين في هذا الحقل، وفي الوقت الذي لابد أن تكون فيه الخدمة الاجتماعية على تماس مباشر ومستمر مع افراد المجتمع، فإن الواقع يشير الى ما يشبه الانفصال والفجوة بين هذا الحقل العلمي وبين الوظائف والأهمية الواقعية التي يتسم بها من جهة، والمجتمع من جهة ثانية.

أولا: الاطار العام للبحث:

١. مشكلة البحث Problem of the Search:

لا تخفى أهمية البحث العلمي وتطبيقاته في مجال تطوير المجتمع ورفاهيته، كما يمكن عدّ انجاز البحوث العلمية مقياساً لمدى تقدم الدول ونموها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، اذ ان الدول التي تتمكن من تطبيق مخرجات البحوث تتصدر في الغالب غيرها في مجالات انجاز البحث العلمي. الى جانب أن البحث العلمي يعدّ ركيزة أساسية من ركائز المعرفة الإنسانية في جميع ميادين الحياة، وأضحى أحد مقاييس الرقي والحضارة في العالم، وبفضل البحث العلمي يمكن امتلاك التكنولوجيا بوصفها الأداة الفعالة لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية والتقدم. وهناك علاقة وطيدة بين تنمية البحث العلمي والتنمية الاقتصادية، اذ أن توجه الأبحاث العلمية للابتكار العلمي والبحوث التطبيقية التي تؤدي لعائد اقتصادي، ومن ثم يتحول في العموم إلى "منتج" استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالبحث العلمي، في هذه الحالة، وبهذا المعنى، هو "استثمار" وليس ترفاً أكاديمياً عشوائياً. ان البحث العلمي في الدول النامية – وبضمنها العراق – لن يشهد الازدهار المأمول ما

لم يعالج الخلل الكبير الذي لم يترك له أي فرصة ليأخذ المكان الأحق به اهتماماً، وأهمية، فيكون أحد أهم عوامل التنمية والتطور. إن تشجيع البحث العلمي المتصل بالتكنولوجيا ونقلها يعدّ من الأمور المهمة، إذا ما أريد للتكنولوجيا الحديثة أن تأخذ مكانتها الايجابية في دفع عملية التنمية بالإفادة من تجارب الدول الاجنبية في توطين التكنولوجيا والتنمية.

وبالرغم من الأهمية القصوى للبحث العلمي في تحديث وتطوير المجتمعات إلا أننا نلاحظ قصور نشاطه في مؤسسات التعليم العالي، اذ يعاني البحث العلمي في البلدان العربية جميعها مشكلات عديدة تعيق ذلك دور عملية البناء والتطوير.

وفي اطلالة سريعة على واقع العراق في مجال انتاج البحوث العلمية وانجازها، لاسيما في مجال البحث في حقل الخدمة الاجتماعية، وعلى الرغم من الطفرات الكبيرة التي حققها على امتداد عمر المؤسسة الاكاديمية، الا أن هناك فجوة كبيرة بين ذلك الواقع وبين تطبيقات تلك البحوث والافادة منها عملياً، بوصفها المدخل الى التغيير الشامل والمنشود اجتماعياً واقتصادياً، ويعود السبب في ذلك الى جملة من المعوقات والتحديات التي تعترض سبيل تجسير تلك الفجوة، ومن هذه المعوقات الافتقار الى السياسات والاستراتيجيات المطلوب توفيرها لنجاح البحث العلميّ، والتي تأتي في مقدمتها قلة التخصيصات المالية الواجب اعتمادها في الموازنات العامة للدولة والتي تنعكس في قلة البحوث العلميّة وتدني مستواها، الامر الذي يضعف اسهامها في مجال التنمية، ومن ثمّ، فإن كل ذلك ينعكس حتماً في عزوف الباحثين عن القيام بالبحث العلمي. ويحاول البحث الحالي الوقوف على واقع البحث العلمي في العراق من خلال الاجابة على التساؤلات المبينة على النحو الآتي:

١.ما واقع البحث العلمي في مجال الخدمة الاجتماعية بالعراق؟

٢.ما أبرز المشكلات والتحديات التي تحول دون النهوض بمستوى البحث العلمي في مجال الخدمة الاجتماعية بما يمكنها من تحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية؟

٢. أهمية البحث:

إن البحث الحالي هو محاولة تهدف الى تأطير المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي في مجال الخدمة الاجتماعية في العراق، والمعوقات التي تقف حائلة دون نهوض مسيرته في الجامعات أو في المؤسسات الاخرى ذات العلاقة، وذلك عبر تسليط الضوء على أبرز الاشكاليات التي يعاني منها هذا القطاع المهم، ومن ثم، فإن تحديد مكامن الخلل يمكن أن يسهم في إيجاد البرامج والخطط التي من شأنها أن ترتقي بهذا القطاع، وتعيد للبحث العلمي دوره ومكانته التي من المفترض أن يحتلها في المجتمع بوصفه أحد أهم المعايير التي من خلالها يتم قياس تقدم البلدان وتطورها ورفاهها.

٣. أهداف البحث:

أ. التعرف على أهم المشكلات والمعوقات التي تعترض سير البحث العلمي في مجال الخدمة الاجتماعية بالعراق.

ب. التعرف على متطلبات احداث التغيير المطلوب والمنشود في واقع البحث العلمي في ضوء الامكانيات المتاحة.

٤. منهج البحث:

اعتمدت الباحثة في البحث الحالي على المنهج الاستطلاعي التحليلي الذي يستند الى تحليل معطيات المقابلات الميدانية المباشرة مع النخبة الاكاديمية والخبراء في مجال التعليم العالي، وقد تم اجراء عدد من المقابلات بلغ (١٠) مقابلات معهم في مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة بغداد، وذلك عبر اثارة الاسئلة الخاصة بموضوع البحث.

ثانياً: مفهوم البحث العلمي:

إن حصر تعريف مفهوم البحث العلمي في زاوية واحدة ليس بالأمر السهل، ذلك أن هذا المفهوم متعدد الابعاد والدلالات، لذا فإن تعريفاته تنوعت تبعاً لأغراضه والمناهج التي يتبعها والمجالات التي يبحث فيها، الا انه يمكن القول أن جلّ التعريفات يمكن حصرها في دائرة ان هذا النشاط يدور حول مشكلة أو ظاهرة أو غموض يجري الخوض في حله والوقوف على ماهيته على وفق مجموعة من القواعد.

بدءاً، فإنه عند تناول مصطلح "البحث العلمي" يلاحظ أنه يتكون من كلمتين هما (البحث) و(العلمي)، أما البحث لغوياً فهو مصدر الفعل الماضي (بَحَثَ) ومعناه: "تتبع، سأل، تحرى، تقصى، حاول، طلب"، وبهذا يكون معنى البحث هو: طلب و تقصي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور، وهو يتطلب التنقيب والتفكير والتأمل؛ وصولاً إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه[١]. وقد أورد العديد من الباحثين في أصول البحث العلميِّ ومناهجه تعريفات متشابهة فيما بينها، فمنها أنّ البحث العلميّ: "استقصاءٌ دقيقٌ يهدف إلى اكتشاف حقائقَ وقواعدَ عامَّة يمكن التحقُّق منها مستقبلاً، والبحث العلميّ أيضاً استقصاءٌ منظَّمٌ يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقُّق من صحتها باختبارها علميّاً"[٢]. فيما ذهب آخرون الى القول أن البحث العلميُّ يعدّ وسيلةً للدراسة مشكلة محدَّدة، وذلك عن طريق إلى حلٍ يمكن بواسطتها الوصولُ التقصِّي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلَّة التي يمكن التحقُّق منها، والتي تتَّصل بها المشكلةُ المحَّددة. والبحثَ العلميّ عمليَّة منظَّمة لجمع البيانات أو المعلومات وتحليلها لغرضٍ معيَّن، وجاء تعريف البحث العلميِّ أيضا أنَّه محاولة منظَّمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأسئلة أو المشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في مواقعهم ومناحي حياتهم[٣].

وكذلك يعرف البحث العلمي بكونه "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث وذلك للوصول إلى حلول ملائمة للمشكلة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث"[٤].

ويمكن إجمال أهم السمات المميزة لعملية البحث العلمي بالنقاط الآتية:

١. السعي وراء المعرفة باستعمال أساليب علمية مقننة.
٢. استقصاء دقيق ومنظم يستهدف إضافة معارف جديدة يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار.
٣. التقصي الدقيق الذي يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد يمكن التحقق منها مستقبلا.
٤. معالجة الأشياء أو الأفكار أو الرموز بغرض التعميم في المعرفة أو تصحيحها أو التحقق منها.
٥. نوع من النشاط يهدف إلى إضافة معرفة أو معلومة جديدة تختلف عما هو موجود بالفعل.
٦. اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلا.
٧. وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لجميع الأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة[٥].

ويهدف البحث العلمي إلى إيجاد الحلول لمشكلات المجتمع الحاضرة والمستقبلية في شتى نواحي الحياة، وابتكار الطرق والأدوات التي تسهل عمل الأفراد من خلال التقدم العلمي والتقني لذلك يمكن عدّ قدرة الدولة في مجالات البحث العلمي وتطبيق مخرجاته مقياساً لتقدمها الاقتصادي ورفاهية مجتمعها، بشكل أصبح الاهتمام بالبحث العلمي ووسائل المعرفة من سمات الدول المتقدمة، إذ يشكل التقدم التقني واحداً من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة. وهو يسهم بنحو نصف معدل نمو دخل الفرد بالدول الصناعية المتقدمة، وأصبح التقدم المتسارع في العلوم والمعارف ينجز بالمزيد من الابتكارات والاختراعات التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من أية عملية إنتاجية[٦]. ويشكل البحث العلمي بشقيه الأساسي والتطبيقي عنصراً مهماً من عناصر الانتاج، والمحور الأساسي في عملية التنمية الشاملة، ذلك أن مخرجاته لا تقتصر على تطوير تقنيات جديدة ومنتجات أفضل في مجال الإنتاج فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الأخرى من عمالة ورأس مال وموارد طبيعية؛ إذ تتحسن كفاءة هذه العناصر عند اتصالها بتقنيات الإنتاج الحديثة، ومن ثم يتعزز الإنتاج كما وكيفا، وتتضح ضرورته في البلدان النامية، نظرا لحاجتها إلى تقنيات علمية وتكنولوجية مبتكرة في عملية التطوير لمجتمعاتها في ظل ارتفاع وتيرة التسابق لتطوير تقنيات وأساليب جديدة للإنتاج للمحافظة على حصصها في الأسواق العالمية[٧].

ثالثاً. مفهوم الخدمة الاجتماعية:

لقد ذهبت الامم المتحدة الى تعريف الخدمة الاجتماعية بكونها "ذلك النشاط الموجه والمصمم بقصد الوصول إلى مستوى أفضل لتكيف الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية"[٨]، كما تم تعريفها من جانب ثان بأنها "الفن الذي يساعد على إقامة الناس من عثراتهم أو هي الفن الذي يعمل على تكثيف العلاقات الشخصية التي تساعد في التغلب على ما قد يظهر مثل المشكلات التي تظهر ما بين العمال وأصحاب العمل أو التي تحدث في الأسرة أو المدرسة"[٩].

كما يمكن تعريف الخدمة الاجتماعية بأنها عمليات ومجهودات منظمة ذات صبغة علاجية ووقائية وإنشائية تؤدى الى الناس وتهدف الى مساعدتهم كأفراد او جماعات في الوصول الى حياة تسودها علاقات طيبة ومستويات اجتماعية تتماشى مع رغباتهم وامكانيتهم وتتفق مع مستويات المجتمع الذي يعيشون فيه وأمانيه. وتؤدى الخدمة الاجتماعية وظيفتها عن طريق تقديم خدمات مادية ومعنوية الى من يحتاجها من الافراد والجماعات والمجتمعات في مؤسسات او هيئات خاصة بواسطة اشخاص مهنيين معدين إعدادا نظرياً وعلمياً للقيام بالمسؤوليات المطلوبة منهم والتي تنظمها قوانين خاصة لكي تحقق الرسالة التي اخذتها المؤسسات والهيئات على عاتقها لإنماء المجتمع[١٠].

وتتم الخدمة الاجتماعية على وفق ثلاثة مستويات تبعاً لطبيعة الخدمات التي تُقدم وهي: **المستوى الوقائي:** ويكون الهدف الأساس منه وقاية المجتمع والأفراد من الوقوع في المشكلات التي تؤثر في سير الحياة طبيعيًا، ويعتمد هذا المستوى على نشر التوعية المجتمعية في مجالات متنوعة لتفادي أي طارئ قد يحدث. **والمستوى العلاجي:** وهذا المستوى يعتمد على علاج المشكلات الموجودة أصلاً ومحاولة القضاء عليها أو وضع أصحابها أو المتضررين منها على الطريق الصحيح لحلها. **والمستوى التنموي:** ويتمثل في تطوير المهارات والقدرات عند الأفراد ومحاولة صقل المواهب والخبرات للوصول إلى إنتاجية أفضل في كل المجالات على الصعيد الشخصي والمجتمعي[١١].

وقد ارتبط واقع الخدمة الاجتماعية ومستقبلها مثل العلوم الاخرى بالتغيرات العديدة التي طرأت على العملية الانتاجية وما ترتب عليها من معطيات تجسدت الى حد كبير في تغير اتجاهات سوق العمل، الامر الذي زاد من الصعوبات التي اخذت تواجه العديد من خريجي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في العراق، فلم يعد مقبولاً ان تستمر الجامعات في العراق في تخريج اعداد كبيرة من الطلبة في اختصاصات غير مطلوبة او غير مرغوبة في سوق العمل، لأنه في ظل هذه الصورة سوف لن تتحقق الاهداف والغايات الاساسية والضرورية للتعليم، الامر الذي تمخض عنه بالنتيجة بطالة مستمرة ومتواصلة مع ازدياد مضطرد للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، بل وظهور مشكلات جديدة مع الغياب الواضح للتخطيط التربوي والتعليمي وقصور الفلسفة التربوية وربما غموضها وعدم وضوح مرتكزاتها الفكرية والواقعية، وضعف البرامج والخطط التي من شأنها استيعاب الخلل الناجم عن ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بفلسفة التعليم، وبشكل اكثر اتساعاً بخطط التنمية الوطنية[١٢].

رابعاً. نظرة تاريخية على البحث العلمي في العراق:

لقد غاب العراق عن خارطة البحث العلمي العالمية لعدة سنوات؛ بسبب سياسات الأنظمة المتعاقبة، وعدم استقلالية عمل الجامعات، وغياب الهيئات المستقلة التي تنظم آلية البحث العلمي في البلاد.

وأولى المحاولات الجادة لتنظيم البحث العلمي في العراق كان في العام ١٩٦٣، من خلال تأسيس المجلس الأعلى للبحوث العلمية في العراق بوصفه هيئة مستقلة لتنظيم البحث العلمي، وإدارة الموارد

المخصصة لهذا الشأن. وبقي هذا المجلس متعثراً؛ بسبب الأوضاع السياسية المضطربة حتى أُدمِجَ تحت مظلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بداية ثمانينيات القرن الماضي، وحينها قدم المجلس مجموعة من الإصلاحات التي رسمت سياسة البحث العلمي لسنوات قادمة، ومن أهمها كانت استراتيجية البحث العلمي للسنوات ١٩٨٠ – ٢٠٠٠، فضلاً عن تطوير قواعد البحث العلمي. ولكن كالعادة لم يكتب لهذا المجلس الاستمرار، وبدأ دوره يضمحل حتى حُلَّ نهائياً في العام ١٩٨٩؛ لتشكّل فيما بعد دائرة البحث والتطوير عام ١٩٩٥ التي ما زالت هي الجهة المسؤولة عن تنظيم البحث العلمي في العراق، وهي ضمن تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[١٣]. وترتبط هذه الدائرة بوزير التعليم العالي، وتنحصر مهمتها في تحديد الاهداف العامة والاطار العام لسياسة البحث العلمي للمراكز والوحدات البحثية ومتابعة برنامجها وتنشيط حركة البحث العلمي. والهيئة لجنة استشارية ليس لها هيكل تنظيمي وقراراتها بعضها ملزمة مثل استحداث مركز وبعضها توجيهية (مثل نوعية البحوث فهي من اختصاص المركز).

لقد ارتفع المستوى التعليمي في العراق، وارتفعت معه مؤشرات التعليم العالي خلال السنوات (١٩٥٨-١٩٦٧) إذ كانت المؤشرات الكمية المستعملة تتمثل في كل من (الطلبة – الهيئة التدريسية – عدد الجامعات) إذ ازدادت أعداد الطلبة في التعليم الجامعي، وبلغ أجمالي الطلبة في الجامعات العراقية الرسمية عام ١٩٥٨(٨١٥١) طالباً وطالبة، وأرتفع العدد الى (٢٣٦٢٧) عام ١٩٦٧ محققاً زيادة عددية قدرها (١٥٤٧٦) الف طالب وطالبة، وهذه الزيادة تعادل مجموع الطلبة الموجودين للسنوات ١٩٦٢-١٩٦٣، أذ بلغ عدد الموجودين للسنوات الاخيرة على التوالي (١٠٩٥١) (١٣٩٤٦) أما من جهة تطور أعداد الهيئة التدريسية فقد بلغ أجمالي عدد التدريسين عام (١٩٥٨) (٥٨٤) وأرتفع العدد الى (١٩٢٣) عام١٩٦٧ محققاً زيادة عددية قدرها (١٣٣٩) تدريسياً وهذه الزيادة أكثر من مجموع التدريسين للسنوات ١٩٦٢– ١٩٦٣، إذ كان عددهم (٩٣٠) (٨١٦) على التوالي أما من ناحية عدد الجامعات فقد بلغ عدد الجامعات العراقية الرسمية (١٩٥٨) جامعة واحدة وهي جامعة بغداد وأرتفع العدد الى (٣) جامعات عام١٩٦٧ بزيادة قدرها جامعتان فقط (الجامعات الثلاثة هي بغداد، الموصل، البصرة)[١٤].

الا أنه لا مناص من القول أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تفتقر الى تخصيص الموازنة الخاصة بالبحث العلمي. ولو دققنا النظر في جانب البحث العلمي في الجامعات العراقية بشكل فاحص لوجدنا عدم وجود آلية هيكلية تحدد النشاط البحثي لعضو هيئة التدريس وعدد الساعات التي يجب قضاؤها في العمل البحثي على وفق برنامج مرسوم وخطة موضوعة بشكل سليم، كما إننا لو أمعنا النظر في حالة الباحث التدريسي سواء قبل سقوط النظام السابق (٢٠٠٣) أو بعده لأدركنا حقيقة انخفاض المستوى النوعي للبحث العلمي، واعتماده كوسيلة فقط للحصول على الترقية العلمية أو لكسب مبلغ زهيد جد من المال برغم أنها لا تخفف العبء المادي له. ناهيك عن البيروقراطية والروتين الممل، هذا ما أدى الى تدهور المستوى للبحث العلمي، فضلاً عن انعدام الامكانات المادية والمعنوية لخلق فرص مدروسة عراقية متميزة وفاعلة في مجال البحث العلمي.

١. واقع البحث العلمي في العراق:

ان واقع البحث العلمي في العراق – لاسيما بعد ٢٠٠٣ – لا يحتاج إلى تشخيص، إذ بات واضحاً لكل المراقبين سواء كانوا أكاديميين أم مراقبين مهتمين بالبحث العلمي، فالمسؤولية خرجت من أيديهم بعد أن قدموا الحلول الكثيرة من أجل إنهاض البحث العلمي في العراق، وبقي دور صناع القرار في تنفيذ هذه الحلول على أرض الواقع. إن مسؤولية تخلف بحثنا العلمي لا يقع على عاتق الباحث العلمي العراقي وحسب، بل تقع المسؤولية على عاتق كل مسؤول ورجل سياسة أسهم في إفساد حياة رجل العلم الأكاديمية، من عدم خلق بيئة علمية مناسبة واستقرار أمني، واللامبالاة نحو تدني التخصيص المالي للبحث العلمي، وتفضيل من يوالي رجل سياسة أو تكتل حزبي على رجل العلم الأكاديمي الذي يتصف بالكفاءة[١٥].

ويذهب الدكتور محمد الربيعي الى القول أنه استناداً الى المعلومات التي حصل عليها بعد عام ٢٠٠٣، أنه كان هناك نحو ٧٠٠٠ الى ٩٠٠٠ بحث ينجز سنوياً في الجامعات من ضمنها ليس الا زهاء ٩٠٠ ينجز في المراكز، اما البقية فأنها تنجز في الاقسام العلمية. لم يجد من هذا العدد الهائل من البحوث الا النزير طريقه للنشر في المجلات العالمية مما يدل على البون الشاسع بين المستوى الوطني والمستوى العالمي، وعلى كون ان معظم هذه البحوث في طبيعتها تطويرية وتطبيقية على الصعيد المحلي، ولربما لا تحل مشكلات مهمة او حقيقية[١٦].

٢. معوقات البحث العلمي في مجال الخدمة الاجتماعية:

يذهب الدكتور سلام عبد علي الى القول بأن الخدمة الاجتماعية ما زالت تعاني صعوبات كثيرة وتواجه تحديات كبيرة، وقد يكون التحدي الابرز في هذا الصدد هو المكانة التي تحظى بها الخدمة الاجتماعية في المجتمع العراقي، فمن دون مبالغة يمكن القول ان الكثير من افراد المجتمع يجهلون اهتمامات هذا المجال المعرفي، بل حتى البعض من المتعلمين لا يعرف هذا الحقل التخصصي وحدوده المعرفية ومدى اهميته على الصعيد الاجرائي ولاسيما في عصرنا الحالي الذي يشهد الكثير من الاختلالات والمشكلات الاجتماعية على شتى الاصعدة، الامر الذي ينعكس سلباً على الدور الذي ينبغي ان تضطلع به الخدمة الاجتماعية على صعيد الواقع، كما ان هناك تحدي آخر يواجه الخدمة الاجتماعية يكاد يتحدد بالنظرة التقليدية الى هذا المجال المعرفي، اذ ما زالت مفاهيم انعدام الثقة بقدرة الخدمة الاجتماعية على مجاراة العلوم الاجتماعية والانسانية تسود لغة الكثير من المثقفين والمتعلمين بل وحتى بعض المختصين بعلم الاجتماع والعلوم المرتبطة به، وعلى ما يبدو ان الخدمة الاجتماعية بحاجة الى اعادة صياغة مفاهيمها ومبادئها واهدافها بطريقة ينبغي ان تقترب كثيراً من الواقع السائد، وعلى الرغم من صعوبة المهمة على الاقل في عصرنا الحاضر الا ان الامل يبقى معقوداً على الاجيال اللاحقة من المختصين في هذا الحقل لاستيعاب التحديات وتجاوزها ومحاولة رسم صورة مستقبلية للخدمة الاجتماعية على الصعيد النظري والاجرائي.

فيما يجمع الكثير من المتخصصين على أن البحث العلمي في حقل الخدمة الاجتماعية يعاني من ازمة حقيقية، تتمثل في عدم وجود ميزانية، فضلاً عن غياب الاستراتيجية التي من شأنها أن تشجع على تطوير الانتاج العلمي وتغذي مجالات الابتكار، الى جانب ضعف وقلة التعاون الخارجي مع المؤسسات البحثية العالمية والجامعات الاجنبية ومراكز البحوث والدراسات في خارج العراق، الى جانب عدد آخر من المؤشرات التي تحول دون ترصين العملية البحثية في داخل العراق، ويمكن الاشارة الى تلك المعوقات كما مبين أدناه:

أ. العراق والتصنيف العالمي:

اختلفت آراء الخبراء والمتخصصين في مسألة التصنيف العالمي لجودة التعليم، ومركز العراق فيه، اذ يرى بعضهم أن العراق لم يخرج العراق بجامعاته من التصنيفات العالمية، اذ ان معظم تلك التصنيفات تركز بشكل كبير على فقرة البحث العلمي، ولا يتم استحصال البيانات من الجامعات، وانما تجمع البيانات من المستوعبات العالمية مثل سكوبس وكلارفيت، اذ يتضح جلياً في ظهور الجامعات العراقية على اختلاف تاريخ تأسيسها وتخصصها في تصنيفات التايمز والQS وشيماكو، الى جانب تصنيفات أخرى تتناول جوانب اخرى مثل البيئة والاستدامة والمواقع الالكترونية منها تصنيف Green Matric والويبوماتركس. فيما يرى آخرون ان هناك مشكلات إدارية وبيروقراطية أدت الى انخفاض حضور العراق عالمياً، اذ لم تكن التعليمات النافذة الخاصة بالترقيات على سبيل المثال تشترط النشر في المجلات العلمية العالمية باستثناء جامعة بغداد التي اوجبت النشر خارج العراق على الاساتذة منذ العام ٢٠١٤، وهو السياق الذي ما زال معمولا به حتى الوقت الحاضر. وبالنظر الى هذا الاجراء، فإنه لا وجود لنسبة يمكن الركون لها والاطمئنان منها على مستوى حضور العراق عالميا على مستوى البحث العلمي، اذ لابد من رفع مستوى النشر الخارجي ليحقق العراق مستوى مطمئناً بين الجامعات العالمية.

ب. مشكلات التمويل والروتين:

بحسب البيانات التي اوردتها بعض التقارير غير الرسمية فان نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لاتصل الى ١% في الموازنات العامة في البلدان العربية، لكن هذه البلدان تختلف فيما بينها من جهة حجم الانفاق على البحث العلمي، ففي عام ١٩٩٢ لم تتعد نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي ٠.٥%، وهي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في السويد وفرنسا التي بلغت ٢.٩ %و ٢.٧% على التوالي. وفي أميركا كل دولار ينفق على البحث العلمي يجلب ١٤٩ دولاراً، بينما في كوريا الجنوبية يجلب كل دولار يستثمر في البحث العلمي ٩٩ دولاراً وطبقاً لمعايير المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة فأن نسبة الإنفاق المثالي هي التي تكون أكثر من٢%، وتكون جيدة إذا كانت من١.٦ الى ٢ بالمائة، ومن١ بالمائة إلى١.٦ بالمائة تكون حرجة، اما عندما تكون النسبة دون ذلك فهي ضعيفة جداً[١٧]. ويرى غالبية الخبراء الذين تمت مقابلتهم أن أبرز مشكلة تعترض مسيرة البحث العلمي في العراق تتجسد في ضعف التمويل، وقلة التخصيصات المالية التي

ترصد لأغراض البحث العلمي، لاسيما أن الكثير من البحوث، والتطبيقية على وجه الخصوص تتطلب ميزانيات كبيرة من أجل انجازها، وهذا الأمر لا يقتصر فقط على الاساتذة والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية وحدها، بل يمتد أيضا ليشمل الطلبة والباحثين في الدراسات العليا الذي يعتمدون في الاعم الاغلب على أنفسهم في انجاز البحوث العلمية التي تتطلب كلفاً مادية قد لا تتناسب مع اوضاعهم المعيشية، وهذا مؤشر يمكن أن يستدل به على ضعف بعض البحوث، وعدم قدرتها على ايجاد الحلول لمشكلات معينة، اذ لا تتضمن الموازنة العامة للدولة، ولا حتى موازنة الجامعات أي مبالغ للبحث العلمي، وهو ما يوّلد ضغطاً كبيراً على الباحثين كأفراد، وعلى الجامعات كمؤسسات لإنجاز تلك البحوث، اذا ما قورنت كذلك بزيادة كلفة النشر العالي في المجلات العالمية الرصينة، فضلا عن اجور اجراء الاختبارات والتحاليل والتجارب وما تحتاجه عملية انجاز البحوث من مستلزمات اساسية. ان عدم وجود جهات داعمة وراعية للبحث العلمي نظراً لضعف التنسيق والتعاون مع مؤسسات القطاع العام والخاص، الى جانب ضعف ثقة القطاعين العام والخاص بالخبرات المحلية.

ومن خلال المقابلات الميدانية أيضاً، ركز أغلب الخبراء والمتخصصين في مجال التعليم العالي أنه على الرغم من ضرورة أن تعمل الدول المتقدمة على تخصيص موازنة كبيرة للبحث العلمي ايماناً منها بدور البحث العلمي في رفد موازنة الدولة بمبالغ اكبر مما خصص لها، الا أنه على المستوى المحلي تشترك عوامل عدة في الاسهام بأضعاف دور البحث العلمي منها ضعف التخطيط، وعدم وجود موازنة للبحث العلمي، وانخفاض مستوى دعم الباحثين المحليين، الى جانب عدم استقطاب الكفاءات العلمية واستثمارها، وضعف آلية التعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات القطاع العام والخاص، لذا فان اسهام البحث العلمي في الدخل القومي وموازنة التعليم العالي ما زالت ضعيفة جداً. كذلك، فإن مشكلات الروتين التي تعترض الحياة الاكاديمية، بالنسبة للأستاذ والباحث على حد سواء تقلل من قدرتهما على المضي قدما في مشاريعهما البحثية، وقد تصيبهما بالإحباط، نتيجة دائرة الروتين ومستوى البيروقراطية الذي تفرضه بعض النظم واللوائح الادارية التي قد لا تتفق تماما مع توجهات البحث العلمي، لافتين الى أن بعض تلك التعليمات الادارية تعوّق من القدرة الابداعية لدى الباحث العلمي، وتجعله يهدر الكثير من الوقت والجهد في مجالات قد لا تكون في صميم العمل البحثي العلمي البحت، كما لا يقتصر ذلك الأمر على المجالات المهنية الخاصة بالأستاذ الجامعي، بل تنسحب الى المعايير والمحددات المعتمدة في الدراسات العليا، ومنها آليات القبول التي لا تتناسب أحياناً مع هذه المرحلة الدراسية التي تتطلب شروطاً خاصة في الباحث العلمي ولا تتوفر في احيان كثيرة عند من يتم قبولهم، وهذا أيضا يشكل هدراً كبيراً في الجهد والوقت وعامل الجدية في التقدم العلمي. كما أشر بعض الخبراء عدداً من المشكلات والمعوقات التي تتمثل في كون ان الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاكاديمية لا

تتمتع بصفة الاستقلالية والحرية الكاملة في العمل البحثي، اذ هي محكومة بنظام الادارة المركزية المتمثلة بإشراف الوزارة أو اللوائح والتعليمات والضوابط التي تكبل عملية البحث العلمي وتعيقه في بعض الاحيان، الى جانب ضبابية الرؤية الخاصة بتوجهات البحث العلمي في العراق، كما أن نظام التوظيف القائم حالياً لا يعدّ عاملا مشجعا على ادامة البحث العلمي ذلك أن كثيرا من العاملين في مراكز الأبحاث هم من اختصاصات ليس لها علاقة بالبحث العلمي.

ج. التعليم الأهلي المنافس:

دلّت إجابات الخبراء والمتخصصين الذين قابلتهم الباحثة على أن التعليم الاهلي يمتاز عن التعليم الجامعي الحكومي بقوة امكاناته المادية المتمثلة في ما يمكنه من توفير بيئة داعمة للبحث العلمي، الا إن ذلك يمكن تحقيقه بشكل أفضل في حالة استقلالية تلك المؤسسات من تدخلات المستثمرين، لكون أن صاحب رأس المال يبحث أولاً وأخيراً عن مقدار الربح الذي يمكن ان يجنيه من مشروعه التعليمي، بغض النظر عن القيمة العلمية والاكاديمية التي يمكن ان تتحقق لو أنه سعى الى رفد مؤسسته بالأموال المطلوبة لدعم البحث العلمي، ولذلك فإنه من الملاحظ والمؤشر على مؤسسات التعليم الاهلي هو ضعف المستوى العلمي، هذا الأمر الذي جعل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تسعى الى ترصين العملية التعليمية في المؤسسات الأهلية عبر استحداث اجراءات وآليات لضبط جودة الخريجين فيها.

الى جانب ذلك، فقد شدد الخبراء على ضرورة أن يتم اجراء مراجعة جادة لترصين المخرجات العلمية للتعليم الاهلي، الى جانب الاكتفاء بعدد محدد من المؤسسات خارج اطار التعليم المركزي الحكومي من خلال الحد من زيادة الجامعات الأهلية، لاسيما أنها أثرت بشكل كبير على قبول الطلبة في الدراسات المسائية في الجامعات الحكومية، لافتين الى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بادرت الى امتحان الرصانة العلمية كإجراء حاسم لمتابعة رصانة مخرجات التعليم الأهلي، ذلك أن الملاحظ على الجامعات الاهلية بشكل عام أنها تركز في الوقت الحاضر على التعليم دون البحث العلمي على الرغم من وفرة الأموال التي في الامكان استثمارها والانتفاع منها في مجالات البحث العلمي الرصين.

فيما ذهب بعض الخبراء الى أنه في الامكان ايجاد نوع من التعاون المثمر واستغلال الامكانيات المادية والمالية بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية في سبيل انجاز البحوث العلمية لاسيما ذات التطبيقات العلمية الصرفة، أو المجالات التي تؤمن قدرا من الخدمة للمجتمع، اذ اثبتت العديد من التجارب على المستوى الدولي ان القطاع الخاص قادر عبر امكانياته المتاحة من الاسهام والتعاون في مسيرة التعليم والبحث العلمي بالشكل الذي يعود بالنفع العام للمجتمع، الأمر الذي يتطلب ايجاد هذا النوع من الشراكات، لاسيما اذا علمنا ان المؤسسات الجامعية الاهلية لا تسهم

حالياً في دعم الدخل القومي بشكل ملحوظ، ولا دعم ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الرغم مما تحققه من ارباح.

د. التعاون الأكاديمي الخارجي:

ان الظروف التي مر بها العراق على امتداد سنوات طويلة أدت الى انقطاعه عالميا، ودخوله فيما يشبه العزلة عن التقدم العلمي والتقني، وهي واحدة من ابرز المشكلات التي يعاني منها قطاع البحث العلمي في العراق، وقد أدى ذلك بالتالي الى قلة الاحتكاك بالعالم العلمي خارج العراق، وندرة فرص النشر التي تمنح للباحثين العراقيين في المجلات العلمية الرصينة والمحكمة الدولية، وهو ما عزز بالتالي عزلة الباحث العراقي.

لذا، فقد أكد الخبراء خلال المقابلات الميدانية أن التعاون العلمي مع المؤسسات الاجنبية يرفع من مستوى اداء الجامعات العراقية، لاسيما انها كانت منقطعة عن العالم المتقدم لمدد ليست بالقصيرة نتيجة للظروف التي مر بها العراق (ظروف الحروب والحصار)، الا ان هذه المشاريع قليلة جداً وبعضها يتوقف نتيجة للقوانين والتشريعات العراقية القديمة التي تحد من حرية عمل الجامعات في هذا الاطار، فضلاً عن قلة الامكانات المادية المطلوبة لتهيئة متطلبات تنفيذ مشاريع التوأمة نتيجة لقلة موازنات الجامعات. فيما اشار بعضهم الى أن هناك تجارب توأمة ناجحة الى حد ما مع الجامعات العالمية كتوأمة كلية الهندسة في جامعة بغداد مع جامعة (سونبرن) التي منحت الطلبة والباحثين العراقيين فرصا للدراسة فيها ومواكبة التقدم العلمي الذي يشهده العالم في المجالات الهندسية. ان انقطاع العراق عن العالم في مجالات البحث العلمي لسنوات خلت، اسهم كذلك – بحسب الخبراء – في تقوقع الاستاذ الاكاديمي والباحث العراقي وعدم القدرة على المواكبة في المجال العلمي الذي يعدّ المحور الأهم في التأثر والتأثير في مجالات التنمية والتقدم التقني الذي تشهده دول العالم.

٣. متطلبات النهوض بالبحث العلمي:

من خلال ما تم عرضه في مجال المعوقات التي يعاني منها البحث العلمي في العراق، فإن رؤية الخبراء والمتخصصين في مجال التعليم العالي يرون ان الحلول الناجحة لاعادة الاعتبار للبحث العلمي في العراق تتمثل في مجموعة من النقاط الاساسية التي لا غنى عنها لجعل عملية البحث العلمي ذات مردود عالي سواء للمؤسسات البحثية نفسها أو بالنسبة للمجتمع على حد سواء، ويمكن اجمال تلك المقترحات على النحو الآتي:

أ. لابدّ من اصحاب القرار في الدولة النظر الى مجال البحث العلمي على أنه من المجالات التي لا غنى عنها، ومن ثم، لابد من رصد التخصيصات المالية المطلوبة في الموازنة العامة للدولة لها بشكل يوازي الحاجة الفعلية ويمكنها من الانجاز، لاسيما ان العديد من الدول ترصد ميزانيات كبيرة لأغراض البحث العلمي لما يحققه هذا المجال من مردود ايجابي، الى جانب اعادة النظر

في تعليمات صندوق التعليم العالي وتخصيص جزء من ايراداته لدعم حركة البحث العلمي في العراق.

ب. العمل على زيادة الاعتمادات الخاصة بالبحث العملي والتطوير التكنولوجي لرفع مستوى اسهامها في الدخل القومي للدولة.

ج. السعي الى الانفتاح على العالم من خلال مسألتين في غاية الاهمية، تتجلى الاولى في دعم الباحثين العراقيين وتمكينهم من النشر في المجلات العلمية العالمية والدوريات الرصينة من أجل رفع واعلاء شأن البحث العلمي العراقي بما يعيد له مكانته ودوره على الصعيد الدولي، أما المسألة الثانية فهي ضرورة عقد اتفاقيات التوأمة مع الجامعات العالمية، وتوسيع خطط الابتعاث للباحثين والطلبة على حد سواء بغية مواكبة التطور العلمي.

د. تعديل التشريعات والقوانين التي تحد من عمل الباحثين والمؤسسات العلمية، والعمل على زيادة الدعم المالي لمؤسسات البحث العلمي، وتقديم المنح السخية لبرامج البحث العلمي والتطوير.

هـ. حث الوزارات ومؤسسات الدولة على الانفتاح والتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المجالات العلمية كافة، والافادة من خبرات الباحثين والملاكات التعليمية في حل المشكلات والمعوقات التي تعترض عملها.

و. حث القطاع الخاص، وقطاع التعليم الاهلي على الانفتاح والتعاون مع الجامعات العراقية الحكومية لغرض دعم حركة البحث العلمي ومعالجة المشكلات بشكل مشترك، الى جانب العمل على الزام مؤسسات القطاع العام والخاص على الاستعانة بالكفاءات الاكاديمية العراقية عبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمعالجة المشكلات والمعوقات فيها بدل اللجوء الى الخبرات الاجنبية، وحث القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في تمويل الأنشطة العلمية.

ز. دعم الباحثين العراقيين والعمل على زيادة كفاءاتهم من خلال زجهم ببرامج ودورات لتطوير قدراتهم، والعمل على توفير المستلزمات البحثية مثل المختبرات والاجهزة الحديثة.

ح. تفعيل المكاتب الاستشارية في الكليات والجامعات لتعشيق العمل مع مؤسسات القطاع العام والخاص.

ط. استحداث جائزة علمية وطنية لأفضل بحث علمي وافضل باحث علمي وافضل فريق بحثي لتحفيز الباحثين.

ي. استثمار البحوث العلمية استثمارًا حقيقيًا في خدمة المجتمع، وإنشاء قاعدة علمية قوية تتبنى استراتيجيات لتطوير البنية التحتية لمؤسسات البحث العلمي والتطوير.

ك. تفعيل الافادة من الأعمال البحثية والتعليمية لتحسين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل التواصل بين الباحثين والمنشآت الصناعية، ومنح صلاحيات مناسبة تمكن الباحثين من الاستفادة المباشرة من أعمال وبرامج المنشآت الصناعية.

ل. وضع استراتيجية للبحث العلمي والتطوير تتوافق مع استراتيجية التنمية من خلال العمل على الاهتمام بتسويق البحوث العلمية، الى جانب السعي لتخصيص جزء من العائد المتحقق من ذلك في دعم حركة البحث العلمي بشكل عام.

م. الربط الفعال بين مراكز البحوث والجامعات من جهة والمؤسسات الانتاجية من جهة ثانية بغية الافادة من البحوث التطبيقية، ومن الجدوى الاقتصادية المتحققة منها، وسعب المراكز والبحوث الى ايجاد حلول سريعة للمشكلات التي تعترض تلك المؤسسات.

ن. الاهتمام بقدر كاف بخريجي الجامعات والمراكز البحثية والافادة من طاقاتهم وقدراتهم وامكانياتهم البحثية، اذ ان مخرجات الجامعات تعد من اهم مفردات التنمية وأن هذه المخرجات تمثل المفتاح الذي تعتمد عليه المجتمعات في تطورها وتقدمها.

المصادر:

[1] ابن منظور: لسان العرب (١٥ مجلد)، بيروت : دار صادر، ط١ (د . ت) ج ٢، ص ١١٤، والفيروز آبادي: القاموس المحيط ،(د . ت)، ص ٢١١.

[2] HILLWAY, TYRUS. Introduction to Research. Boston: Houghton Mifflin Co., ١٩٦٤. American ducational Research Journal November ١ ١٩٦٤: ،-٢٦٣٢٦٦ doi:١٠.٣١٠٢٠٠٠٢٨٣١٢٠٠١٠٠٤٢٦٣/.

[٣] فتحي ملكاوي، وعودة أحمد، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية:عناصر البحث ومناهجه والتحليل الإحصائي لبياناته ، جامعة اليرموك، إربد – الأردن، ١٩٩٢، ص١٣.

[٤] سالم، محمد سالم، واقع البحث العلمي في الجامعات دراسة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٧، ص٥.

[٥] مصطفى باهي وآخرون، الاختبار والمقاييس في التربية الرياضية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٧-١٩.

[٦] شيخة الأخزمية، دور البحث العلمي بجامعة السلطان قابوس في التنمية المستدامة، مقال منشور على الموقع الالكتروني http://www.mohyssin.com.

[٧] قاسم شاكر محمود الفلاحي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://araa.sa/index.php.

[٨] نضال عبد اللطيف رحيم، الخدمات الاجتماعية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، ٢٠٠٥، ص٥٢.

[٩] دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص٣٣٢.

[١٠] إسماعيل رياض وعدلي سليمان، الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٧٠، ص٣٣.

[١١] ماهر ابو المعاطي، الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠١٠، ص٢٣-٢٤.

[١٢] سلام عبد علي العبادي، مستقبل الخدمة الاجتماعية في العراق، ندوة مشتركة بين كلية الآداب وبيت الحكمة بعنوان (مستقبل السوسيولوجيا والانثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية في العراق)، بغداد، ٢٠١٦، ص٤.

[١٣] علي محمد باقر البهادلي، البحث العلمي في العراق: الواقع ومقترحات التطوير، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص٣.

[١٤] وزارة التخطيط ، تطور المستوى التعليمي في العراق للسنوات: ١٩٦٠-١٩٦١ /١٩٦٨-١٩٦٩، ص٦٨.

[١٥] أ.د. حسام عبدالملك عبدالواحد العبدلي، البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية للبنات/الجامعة العراقية: معوقاته ومقترحات تطويره، ص١٨٥-١٨٦.

[١٦] محمد الربيعي، راهن ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في العراق، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، موقع معهد الامام الشيرازي للدراسات، واشنطن، على الرابط الالكتروني: http://www.siironline.org.

[١٧] سلام عبد علي العبادي، مستقبل الخدمة الاجتماعية في العراق، مصدر سابق، ص٦.